

قانون اتحادي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٥ في شأن السير والمرور

نحن زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ،
بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧٢م في شأن اختصاصات
الوزارات وصلاحيات الوزراء والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٨٤م في شأن شركات
ووكالات التأمين والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٦م ، في شأن تحديد
الحملة المحورية للمركبات التي تستخدم الطرق المعبدة للدولة ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٨٧م باصدار قانون
العقوبات ،
وعلى القانون الاتحادي رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٢م باصدار قانون
الاجراءات الجزائية ،
وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ، وموافقة مجلس الوزراء ،
وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد ،

اصدرنا القانون الآتي :

أحكام تمهيدية المادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون ، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني
الواردة أمام كل منها مالم يدل سياق النص على خلاف ذلك :
سلطنة الترخيص : السلطة المختصة بالامارة باصدار تراخيص قيادة
المركبات وتمجيئها وسيرها على الطرق العامة .

الطريق : كل سبيل مفتوح للسير العام .

نهر الطريق : جانب من الطريق المستخدم يسمح فيه بسير المركبات.

مسار الطريق : جزء من الأجزاء الطولية التي يقسم إليها نهر الطريق ويسمح عرضه بمرور صف واحد من المركبات المتتابعة سواء حدته أو لم تحدده علامات طولية على سطح الطريق ويشمل السرب والحارة والخط .

الخط المرخص : كل طريق محدد لسير الحافلات العمومية .

علامات السير : كل ما يعرض في الطريق من علامات وشاحمات لتنبيه مستعملى الطريق لضبط حركة السير والمرور ومن ذلك العلامات الدالة على اتجاهات السير والأماكن المعمرة والمسافات بينها ، وحدود السرعة القصوى والأولويات ، وأماكن الوقف ، ويجوز أن تكون هذه العلامات بشكل نصب أو أعمدة أو علامات مدرونة على الطريق ، وتشمل الاشارات الضوئية أو أي تحذير أو ضوابط أخرى تتعلق بتنظيم حركة السير والمرور .

الرصيف : جزء الطريق المحاذى لنهر الطريق من الجانبيين والمعد لسير المشاة وتعتبر الجزر الكائنة في وسط الطريق في حكم الرصيف .

المركبة : آلة ميكانيكية أو دراجة عادية أو نارية أو عربة أو أي جهاز آخر يسير على الطريق بقوة ميكانيكية أو بآية وسيلة أخرى ويشمل ذلك الجرار .

سيارة خاصة : السيارة المعدة للاستعمال الشخصى لنقل الركاب ومستلزماتهم الشخصية فقط .

سيارة أجرة : السيارة المعدة لنقل الركاب بأجر ولا تزيد سعتها على أربعة عشر شخصا .

الجرار : مركبة ذات دفع ذاتي ، مصممة لتجهيز أو تدفع مقطورات أو أدوات أو ماكينات .

النقطة : مركبة مصممة للارتباط بمركبة ميكانيكية أو جرار .

شب المقطورة : مقطورة بدون محور أمامي ، ومرتبطة بطريقة بحيث يكون جزء كبير من وزنها وزن حمولتها محمولاً من قبل الجرار أو المركبة الميكانيكية .

الدراجة الآلية : مركبة ذات عجلتين أو أكثر ومجهزة بمحرك إلى ، ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء .

الدراجة العادسة : مركبة ذات عجلتين أو أكثر ، وغير مجهزة بمحرك إلى وتسيير بقوة دفع راكبها ومعدة لنقل الأشخاص .

العربة : كل مركبة تدفع أو تجر بقوة الإنسان أو الحيوان وتستعمل لنقل الركاب أو البضائع .

التوقف : وقوف المركبة لفترة زمنية تستلزمها ضرورة وكره الأشخاص أو نزولهم أو تحويل بضائع أو تغريفها .

الوقف : التمركز في مكان ما وقتاً طويلاً وفي غير حالات التوقف .

النور العالى : نور المركبة الذى يستخدم فى انارة الطريق على مسافة طويلة أمامها .

النور المخفى : نور المركبة الذى يستخدم فى انارة الطريق أمام المركبة على مسافة قصيرة بحيث لا يحدث ابهاراً لقائدى المركبات الآخرين .

أنوار الموضع : الأنوار الأمامية والخلفية للمركبة التي تنبه عن وجودها وتبيّن عرضها من الأمام والخلف .

التعريف : مقابل نقل الركاب في الحافلات العمومية وسيارات الأجرة .

المادة (٢)

تمسرى أحكام هذا القانون على المركبات بجميع أنواعها وعلى سائقيها، وعلى مسروق المشاة والحيوانات في الطرق العامة .

المادة (٢)

تصنف المركبات الميكانيكية لغاييات هذا القانون ، وآية مهارات تصدر بمقتضى أحكامه كما ياتى :

١ - المركبة الخفيفة :

كل مركبة معدة لنقل الأشخاص أو البضائع ، لا يزيد وزنها الفارع على (٢٥) طنين ونصف وتشمل السيارة الصالون ، والدراجة الآلية التي صممت أو هيئت لنقل البضائع ، مهما كان وزنها .
وتصنف إلى نوعين : خصوصية وعمومية .

٢ - المركبة الثقيلة :

كل مركبة معدة لنقل البضائع ، ويزيد وزنها الفارغ على (٢٥) طنين ونصف .
وتصنف إلى نوعين : خصوصية وعمومية .

٣ - الحافلة :

كل مركبة مصممة لنقل ما يزيد على أربعة عشر راكبا .
وتصنف إلى نوعين :

أ - حافلات خفيفة ، وهي التي لا تزيد سعتها على ست وعشرين راكبا عدا السائق .

ب - حافلات ثقيلة ، وهي التي تزيد سعتها على ست وعشرين راكبا عدا السائق .

وتصنف جميع أنواع الحافلات السابقة إلى حافلات خصوصية وحافلات عمومية .

٤ - الجرارات والأجهزة الميكانيكية :

المركبات المصممة لآية أغراض خلاف نقل الأشخاص أو البضائع .
وتصنف إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - الأجهزة التي تسير على غير عجلات مهما كان وزنها .
- ب - الأجهزة الخفيفة التي تسير على عجلات ، ولا يزيد وزنها الفارغ على سبعة أطنان ونصف .
- ج - الأجهزة الثقيلة التي تسير على عجلات ، ويزيد وزنها على سبعة أطنان ونصف .

٥ - ناقلات المعاين :

المركبات التي لا يزيد وزنها على ٢٥٠ كيلو جراما ومصممة أو مصنوعة خصيصا لاستعمال الاشخاص المصابين بنقص أو عجز بدني ، وتستعمل من قبلهم فقط ، ولا تشمل المركبات الميكانيكية التي أجري فيها تغيير بعد صنعها مثل هذا الاستعمال .

٦ - الدراجات الآلية

الباب الأول

قواعد السير والمرور

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة (٤)

يجب على كل مستعمل للطريق أن يطيع توجيهات الشرطي المرتدي ملابسه الرسمية ، وان يلتزم بعلامات السير والمرور وقواعده وآدابه الموضوعة لتنظيم حركة السير والمرور .

المادة (٥)

يلتزم كل سائق مركبة ميكانيكية بما يأتي :

- ١ - ان يعطي بياناته الشخصية وبيانات المركبة لاي شرطي متواجد عند وقوع حادث منه او عليه نتيج عنه ضرر لانسان او حيوان او مال

معلوم للغير وأن يقدم كل مساعدة لازمة وممكنة لتوفير الاسعاف للمصاب ، وأن يبلغ اقرب مركز شرطة بهذا الحادث ، خلال مدة لا تزيد على ست ساعات مالم يكن للتأخر في الابلاغ عذر مقبول ، وذلك في حالة عدم وجود شرطى اثناء الحادث .

٢ - أن يهدى من سرعته للغاية عند مر المشاة الذى لا تنظم اشاره مرور أو رجل شرطة او عند تغيير اتجاه مركبته للدخول في طريق اخر ، وعليه أن يتوقف تماما حتى يتم عبور المشاة الذين بدأوا في عبور الطريق .

٣ - أن يتبع الفرصة لعبور المشاة الذين بدأوا فعلا بالعبور حيثما كان ذلك متاحا لهم عند المر الذى به اشاره مرور أو رجل شرطة ، ولا يبدأ السير اذا فتح له المرور حتى يتم اخلاء المر من هؤلاء المشاة .

٤ - أن يمتنع عن ايقاف المركبة في الاماكن المنوع الوقوف فيها ، وإذا اضطر لايقافها على الطريق وجب أن يلزم الجانب الأيمن منه بعيدا عن المفارق وملتقى الطرق ، والمنحدرات ، والمنعطفات مع اتخاذ جميع التدابير الالزمه لتأمين سلامة الحركة على الطريق ، والا يترك المركبه ومحركها دائرا ، وأن يؤمّن عدم تحركها اثناء غيابه ، مع انارتتها في الفترة ما بين غروب الشمس وشروقها وحسبما تقتضيه ضرورة تنبيه الغير بوجودها .

٥ - لا يقود مركبة تحدث ضجيجا شديدا ، ولا يستعمل جهاز التنبيه داخل المدن الا لمنع الخطر او الحوادث .

المادة (٦)

في حالة عدم وجود شرطي ينظم حركة المرور ، او علامة سير لذات الغرض ، عند الملتقيات ، او في مفارق الطرق ، تعطى او لوية المرور للمركبات القادمة من طريق رئيسي ، وإذا تساوت الطرق في المرتبة او كان هناك دوار ، تعطى الاولوية للقادم من جهة اليسار .

وفي جميع الاحوال ، تعطى اولوية المرور طبقا لما يأتى :

- ١ - المراكب الرسمية .
- ٢ - مركبات الحريق أثناء قيامها بالواجب .
- ٣ - المركبات المعدة لنقل المرضى والجرحى أثناء قيامها بمهامها .
- ٤ - المركبات العسكرية عند سيرها بصورة القوافل .
- ٥ - مركبات الشرطة عند استعمالها لزمارات الخطر ولوائح الضوئية

المادة (٧)

يجب عدم استعمال الطريق بما يؤدي إلى عرقلة استمرار حركة سير المركبات والأشخاص والحيوانات عليه .

ماده (٨)

لايجوز وضع أية مادة على الطريق تؤدي إلى الحاق الضرر بها أو بمستعملها أو تعوق السير عليها .

ماده (٩)

لايجوز وضع أية علامة من علامات السير والمرور إلا بموافقة السلطات المختصة بذلك حسبما ينص عليه في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الفصل الثاني

الالتزامات سائق المركبة أثناء القيادة

ماده (١٠)

يلتزم السائق ، عند قيادته أية مركبة على الطريق بما يأنسي :

- ١ - أن يقيها في القسم الأقرب من الحافة اليمنى للطريق بالنسبة لجهة سير المركبة .

- ٢ - أن يتأكد من توفر مجال كاف للرؤية أمامه ، حينما ينوى اجتياز مركبة أو شخص أو حيوان أو عرقلة ، وأن يعلن عن رغبته في الاجتياز وينبه الغير المراد اجتيازهم باستعمال اشارات التنبية والتأكد من استجابتهم لهذا التنبية .
- ٣ - أن يلتزم أقصى الطرف الأيمن من الطريق للسماح باجتياز حركة مرور ذات أولوية .
- ٤ - أن يتخذ الاحتياطات اللازمة قبل أن يدور في متشعبه أو منعطف أو مفرق أو ملتقى طرق ، وأن يعطي الاشارة اللازمة لتفويت مساره ، ويتأكد أن بامكانه الدوران دون تعريض الغير من مستعملي الطريق للخطر .
- ٥ - لا يتجاوز أية مركبة أخرى تسير في نفس مساره إلا من جانبها الأيسر، وذلك مالم تنتقل المركبة الأمامية إلى جهة اليسار ، لاجل الدوران لطريق آخر لليسار ، بعد أن أعطى سائقها الاشارة اللازمة ، وكانت هناك مسافة كافية من الطريق تسمح له بالاجتياز دون أي خطر .
- ٦ - لا يقود المركبة وهو واقع تحت تأثير خمر أو مادة كحولية أو مخدر أو مافي حكمه .
- ٧ - لا يقود المركبة وهو مرافق بدرجة تؤثر على تحكمه في قيادتها .
- ٨ - أن يخفف من سرعته ، أو أن يقف كلما كان ذلك لازما ، لتمكين مركبة أخرى أمامه اعطاء اشارة بعزمها على الدوران إلى اليمين أو اليسار .
- ٩ - لا يعرض المشاة للخطر ، وأن يتوقف عند اللزوم ، لتجنب ازعاج أو إصابة أي مستعمل للطريق .
- ١٠ - لا يجاوز المسرعة القصوى المحددة للطريق ، مع مراعاة ظروف المكان والطقس والمركبة وغيرها من متطلبات السلامة .
- ١١ - لا يسبب ضررا ظاهرا لسطح الطريق المعبد ، وذلك مع عدم الاحلال بأحكام القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٦ المشار إليه .
- ١٢ - لا يقرد المركبة للخلف ، مالم يتأكد من خلو الطريق ، وأن يكون ذلك بالمسافة الضرورية لغايات العمادية أو الدوران .

- ١٢ - ان يلتزم باشارات الشرطى الذى يقوم بتنظيم حركة السير والمرور .
- ١٤ - ان يستعمل المؤشر الالى للمركبة عند الدوران حسب اتجاه الدوران لليمين او لليسار .
- ١٥ - ان ينير المركبة بين غروب الشمس وشروقها وعند الضرورة ، وبما ينبه الآخرين لوجودها .

الفصل الثالث

الالتزامات سائقى المركبات المخصصة لنقل الركاب

وسائقى المركبات الثقيلة

مادة (١١)

مع مراعاة احكام المواد السابقة ، يلتزم سائق المركبة المخصصة لنقل الركاب بما يأتى :

- ١ - لا يجاوز عدد الركاب المرخص به من سلطة الترخيص .
- ٢ - ان يمنع اخراج الرؤوس والأيدي وغيرها من النوافذ وان يعلق اعلانا بهذا في مكان بارز بالنسبة الى الحافلة .
- ٣ - ان ينير الحافلة من الداخل بين غروب الشمس وشروقها وعند الضرورة .
- ٤ - الا يقف لأخذ الركاب او ازالهم الا في الاماكن المصرح فيها بذلك .
- ٥ - الا يتحدث مع الركاب اثناء سير الحافلة ، او يسمح لهم بالوقوف ، او الجلوس بجانبه .
- ٦ - الا يرفض ركوب اى شخص يبدي استعداده لدفع التعرفة المقيدة اذا لم تكن المركبة ممتدة عند الركاب المرخص ببنقلهم .

٧ - ان يثبت اعلانا بارزا يدل على ان المركبة للاجرة ، وعدد الركاب
المرخص به .

٨ - ان يعلق في مكان بارز او يحمل معه نسخة من التعريفة المقررة ليظهرها
عند طلبها منه .

٩ - ان يغش مركبته فورا بعد انتهاء كل رحلة بحثا عما يكون قد ترك
من الاشياء ، وان يسلم مايجده خلال (٢٤) ساعة الى اقرب
مركز شرطة بموجب ايصال بذلك .

مادة (١٢)

مع مراعاة المواد السابقة ، يلتزم سائق المركبة الثقيلة بما ياتى :

١ - الا يجاوز الحمولة المرخص بها من سلطة الترخيص .

٢ - الا يحمل معه ركابا باستثناء مستخدمي صاحب المركبة وعمال
التحميل والتفریغ في الحدود المنصوص عليها بالمادة (٤٥) من
هذا القانون .

٣ - الا يحمل المركبة بصورة تشكل خطرا على الجمهور او من شأنها
عرقلة حركة السير والمرور .

٤ - ان يقوم بوضع نور احمر في نهاية طرف الحمل البارز ليلا ، وقطعة
حمراء من القماش نهارا .

٥ - ان يكتب الوزن الفارغ للمركبة ، وزن الحمولة المرخص بها ، ووزنها
القائم بشكل مفروه وظاهر على المركبة .

٦ - على سائق الشاحنات وضع غطاء يمنع تسرب وتطاير الاربة
والمواد من حمولتها من الرمال وغيرها .

الباب الثاني

تراخيص السائقين وتعليم القيادة

الفصل الأول

رخصة القيادة

مادة (١٣)

لا يجوز لاي شخص قيادة اية مركبة ميكانيكية على الطريق مالم يكن حائزها على رخصة سارية المفعول صادرة من سلطة الترخيص تخوله حق قيادة ذات نوع المركبة التي يقودها ، ويشار لهذه الرخصة في هذا القانون برخصة القيادة .

كما لا يجوز لاي شخص مسؤول عن مركبة ميكانيكية ان يسمح بقيادتها لمن لا يحمل رخصة تخوله قيادتها .

مادة (١٤)

يستثنى من تطبيق احكام هذا الباب :

١ - افراد القوات المسلحة ، عند قيادتهم المركبات العسكرية ، شريطة ان يكون بحوزتهم تصاريح بذلك صادرة عن سلطاتهم العسكرية .

٢ - سائقو المركبات الميكانيكية المسجلة والرخصة في بلد اجنبي ، المستثناء من احكام التسجيل والترخيص الواردة في هذا القانون ، عند قيادتهم تلك المركبات ، شريطة ان تكون بحوزتهم رخص قيادة صادرة من السلطات المختصة في ذلك البلد او رخص قيادة دولية ومعمول بها تسمح لهم بقيادة تلك المركبات في حدود المدة المصرح لهم فيها بالبقاء في البلاد سواء كان ذلك للعبور او الزيارة او لمهمة محددة .

٣ - حاملو رخص القيادة الدولية السارية المفعول المصرح لهم بالبقاء في البلاد لغير الاقامة او العمل .

مسادة (١٥)

يشترط لفتح رخصة القيادة توافر الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون مقدم طلب الترخيص لأحدى المركبات الواردة في المادة (٣) من هذا القانون قد أتم السابعة عشرة من عمره أن كان يطلب رخصة للمركبات الواردة في البند (٥) أو (٦) ، والثانية عشرة للمركبات الواردة في البند (١) ، والعشرين إن كانت من المركبات الواردة في البند (٢) أو (٤) والحادية والعشرين إن كانت من المركبات الواردة في البند (٣) .
- ٢ - أن يقدم تقريرا طبيا ، من طبيب حكومي ، أو طبيب توافق عليه سلطة الترخيص يثبت لياقته الطبية لقيادة مركبة ميكانيكية ، مع جواز ذلك في حالة ارتداء نظارة طبية أو وضع عدسة لاصقة تصحي النظر بما يجعله مطابقا لمتطلبات اللياقة الطبية .
- ٣ - أن يجتاز فحص القيادة الذي تنظمه اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا لهذا القانون .

مسادة (١٦)

لسلطة الترخيص منع رخصة قيادة لمن يحمل رخصة سارية المفعول ، وصادرة من بلد أجنبي ، دون اجراء مانع عليه البندان (٢) و (٣) من المادة (١٥) اذا كان من ضمن رعايا الدول المستثناء بقرار يصدر من مجلس الوزراء .

مسادة (١٧)

تصدر سلطة الترخيص رخص القيادة بعد استيفاء الاجراءات ويراعاة الشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

ولسلطة الترخيص أن تحدد مدة سريان رخصة القيادة ويجوز لها عند انتهاء مدة الرخصة أن تطلب من حاملها تقديم ما يثبت استمرار لياقته الصحية قبل الموافقة على تجديدها .

وباستثناء طالبي الترخيص طبقاً للبند (٥) من المادة (٢) من هذا القانون تكون الرخص الممنوحة لطالبي الترخيص في السن ما بين السابعة عشرة والحادية والعشرين مؤقتة (تحت التجربة) ولمدة سنة واحدة يجوز تجديدها .

ويجوز أن تصدر نسخة أخرى من رخصة القيادة الفاقدة أو التالفة .

مادة (١٨)

يجوز لسلطة الترخيص أن توقف العمل بآية رخصة قيادة أو أن تلغيها أو ترفض تجديدها وذلك إذا ثبت لها أن حامل الرخصة فقد الهمة أو اللياقة الصحية لقيادة المركبات المرخص له بقيادتها .

مادة (١٩)

تتولى أندية السيارات بالدولة إصدار دفاتر المرور الدولية (تریب تیکیت) ورخص القيادة الدولية الصالحة للعمل في دولة أو أكثر ، وتوضع اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في هذا الشأن .

الفصل الثاني

تعليم القيادة

مادة (٢٠)

لا يجوز لأى شخص أن يتعلم قيادة المركبات الميكانيكية إلا بمرجع تصريح يصدر من سلطة الترخيص ، وذلك لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد .

مادة (٢١)

لا يجوز لأى شخص أن يعلم الغير قيادة مركبة ميكانيكية مالم يكن مرخصاً له في ذلك من سلطة الترخيص وحاصلًا على رخصة قيادة صادرة

حسب الأصول ، ويكون مسؤولاً عن مراعاة أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له أثناء عملية التعلم ، ولا يسمح للمتدرب بقيادة المركبة على أي طريق ضمن المناطق الآهلة مالم يكن مقتنعاً بأن في مقدور المتدرب أحكام ضبط المركبة والسيطرة عليها .

مادة (٢٢)

لا يسمح بفتح مدارس تعليم القيادة إلا للمواطنين ، وبعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطة المختصة .

مادة (٢٣)

لا يسمح لحامل تصريح تعلم قيادة بأن يقود أية مركبة ميكانيكية تحمل أي راكتب باستثناء المشرف على تعليمه والذي يجلس بجنبه وعلى المتدرب أن يحمل التصريح أثناء القيادة .

ولسلطة الترخيص أن تضع القواعد والشروط والأنظمة الأخرى لتعليم وتعلم قيادة المركبات .

الباب الثالث

فحص وتسجيل وترخيص المركبات الميكانيكية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة (٢٤)

لا يجوز قيادة أية مركبة ميكانيكية أو السماح للغير بقيادتها على الطريق ، مالم تكون مسجلة ومرخصة وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة (٢٥)

تستثنى من احكام المادة (٢٤) المركبات الآتية :

- ١ - مركبات رئيس الدولة وحكام الامارات .
- ٢ - المركبات المملوكة للحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وذلك وفقا للشروط والارضاع التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .
- ٣ - المركبات المسجلة لدى القوات المسلحة وتحمل ارقامها .
- ٤ - المركبات الخاصة بالعابرين والزائرين والسائحين الأجانب وذلك بالشروط التي تحددها سلطة الترخيص .
- ٥ - سيارات الركوب والبضائع المرخصة في آية دولة أجنبية والمسموح لها بزيارة الدولة بالشروط والارضاع المقررة في اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لاحكام هذا القانون .
- ٦ - المركبات الميكانيكية التي تحمل ارقاما تجارية ، وذلك بالشروط التي تحددها سلطة الترخيص .

مادة (٢٦)

يشترط ، لترخيص آية مركبة ميكانيكية ، او تجديد ترخيصها ، طبقا لاحكام هذا القانون ان تكون مؤمنا عليها لصالحة الغير على الأقل . ويجوز لمن اصابه ضرر جسmani بسبب استعمال المعيارة الرجوع مباشرة على شركة التأمين بالتمويل .

مادة (٢٧)

يتم ترخيص المركبة الميكانيكية بناء على طلب يقدم من مالكها على النموذج المعدي لذلك مرفقا به المستندات المثبتة لبياناته بعد انتيفاء شروط الامن والسلامة في المركبة المنصوص عليها في اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون .

ويسرى ترخيص المركبة لمدة التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون ، كما تحدد هذه اللوائح والقرارات شروط وأوضاع تجديد الترخيص والبيانات الجوهرية الواجب ذكرها في بفتر التراخيص ، وحالات اخطار سلطات الترخيص بأي تغير في البيانات والمواقف الخاصة بالمالك أو بالمركبة ، أو بارسالها للخارج أو تلفها أو فقد أو تلف بفتر التراخيص وتحدد هذه اللوائح والقرارات شروط واجراءات ترخيص المركبات الخاصة بديوان رئيس الدولة والديوان الأميركي بكل امارة .

مادة (٢٨)

يجوز تسجيل المركبة الميكانيكية باسم من يقيم أو يعمل في الإمارة الموجود بها سلطة الترخيص ، على أنه لا يجوز تسجيل المركبات العمومية لغير المواطنين ، كما لا يجوز تسجيل أو ترخيص أو تجديد ترخيص مركبات الشحن الخصوصية إلا بعد إثبات الطالب أن طبيعة مهنته أو عمله تبرر له اقتناه هذه المركبة .

مادة (٢٩)

سلطة الترخيص أن تصدر رخصة مهنية لأى تاجر مركبات ميكانيكية ، أو لصاحب المصنع الذي ينتج هذه المركبات ، وتجيز هذه الرخصة تجريب أي مركبة بعد تمام الصنع ، أو لدى استيرادها أو عرضها للبيع ، على أن تحمل المركبة في هذه الحالة لوحتي أرقام (تحت التجربة) .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع استخدام وتجديد اللوحات والرخص الواردة في هذه المادة .

مادة (٣٠)

سلطة الترخيص فحص أو تجربة أية مركبة ميكانيكية في أي وقت تراه تحقيقاً للمصلحة العامة .

ولصاحب المركبة حق التظلم من نتيجة الفحص إلى هذه السلطة خلال عشرة أيام ، ويكون قرارها نهائياً .

مادة (٢١)

باستثناء المركبات المغادرة من أحكام التسجيل بمقتضى أحكام هذا القانون ، وباستثناء مركبات رئيس الدولة وحكام الامارات . لا يجوز قيادة أية مركبة ميكانيكية مالم تثبت عليها لوحات أرقام تحملان رقم تسجيلها في مكان بارز واحدة في الأمام والثانية في الخلف . على أن يكتفى بلوحة واحدة خلفية للمقطورة وشبه المقطورة . وتحدد اشتراطات ومواصفات هذا اللوحات في القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون .

مادة (٢٢)

يجب اخطار سلطة الترخيص بكل تصرف ناقل للملكية يرد على المركبة الميكانيكية خلال أربعة عشر يوما من قبل طرف التصرف ، وبظل صاحب الرخصة الاولى محملا بالالتزامات الناشئة عن استعمال المركبة الى أن يتم نقل الترخيص الى الطرف الآخر .

مادة (٢٣)

مع عدم الالحاد بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .
يجوز لسلطة الترخيص أن توقف العمل برخصه المركبة أو تلغيها أو ترفض تجديدها . وذلك طبقا للشروط والظروف المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الفصل الثاني

الشروط الفنية للمركبات وفحصها واصلاحها واستعمالها

أولا - الشروط الفنية

مادة (٢٤)

لا يجوز استعمال أية مركبة ميكانيكية على الطريق الا اذا كانت تفي حالة ميكانيكية سليمة ومجهرة على الاقل بما ياتى :

- ١ - مقوود (ستيرنج) متين وصالح للاستعمال ، وسهل التدوير .
 - ٢ - ضابطين كابعين فعالين كل منهما مستقل عن الآخر ، أو بجهاز واحد فعال من هذه الضوابط يستعمل بوسيلتين كل واحدة منها مستقلة عن الأخرى ، وتوقف أحدهما المركبة بصورة سريعة وأكيدة اذا ما أخفقت الأخرى في ذلك .
 - ٣ - جهاز تنبيه مناسب وصالح لاعطاء تحذير مسموع عند الضرورة .
 - ٤ - مرآة امامية مثبتة بشكل يساعد السائق على مراقبة الطريق من الخلف .
 - ٥ - زجاج لرد الهواء من مادة شفافة لاتغير شكل الاشياء المرئية ولا يحدث شظايا حادة عند كسره .
 - ٦ - اداة لمسح الزجاج تتحرك بشكل الى عند الحاجة .
 - ٧ - حزام امان ، وتحدد اللائحة التنفيذية احوال واوضاع وشروط استعمال هذا الحزام .
 - ٨ - جهاز لمنع التلوث وتخفيف صوت عادم الغازات (اكزوست) .
 - ٩ - جهاز قياس السرعة .
 - ١٠ - دولاب (عجل) احتياطي منفوج بالهواء وفي حالة صالحة للاستعمال .
 - ١١ - آلة اطفاء حريق صالحة للاستعمال للحافلات ومركبات وصهاريج الشحن المعدة لنقل المحروقات السائلة .
- ويجوز مد هذا الالتزام الى المركبات الأخرى بالشروط والأوضاع التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لهذا القانون .
- ولا يشترط وجود الأجهزة المبينة بالبنود (٥) و (٦) و (٧) و (١٠) من هذه المادة في الدرجات الآلية .

مادة (٣٥)

تجهز كل مركبة ميكانيكية بأجهزة إنارة ثبتت على المركبة بشكل واضح يدل على عرض المركبة ولا يسمع بحجبها أو ابطال مفعولها بأي جزء من المركبة أو حمولتها ، كما تجهز بمؤشر للدلالة على اتجاه سيرها .

وتجهز كل مقطورة بمصابيح خلفية وأخرى جانبية للدلالة على طول المقطورة .

وتجهز الدراجات الآلية بمصباح رئيسي لأنارة الطريق أمامها ليلاً ، وأخر خلفي ، وإذا كانت ذات عربة جانبية فتجهز علاوة على ذلك بمصاباين جانبيين في مقدمة العربة ومؤخرتها .

اما الدراجات العادية فتجهز بمصباح رئيسي في مقدمتها وبمصباح احمر وعاكسه حمراء في مؤخرتها .

وتجهز العربة بالنور الكافي لتنبية الغير من مستعملى الطريق عن تواجدها فيه ليلاً .

وتحدد شروط ومواصفات جميع الأنوار المنصوص عليها في هذه المادة في اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً لاحكام هذا القانون .

سادة (٣٦)

يمنع إنارة المصابيع الرئيسية الأمامية في المركبة بلا ضرورة عندما تكون في حالة وقوف .

كما يمنع استعمال المصباح الأحمر في مقدمة المركبة او الأبيض الذي يرسل أشعة مباشرة في مؤخرتها .

ويحظر استعمال الأنوار الكاشفة في المركبة كوسيلة من وسائل الإنارة الا لأغراض الكشف عن أجزاء المركبة الجارى اصلاحها .

ثانياً - فحص المركبات الميكانيكية

سادة (٣٧)

تخضع المركبات الميكانيكية على اختلاف انواعها لفحص فني تجريبية سلطة الترخيص بمقتضى احكام هذا الفصل باستثناء المركبات المغافاة من شروط التسجيل والترخيص .

و لا يجوز تعديل هيكل المركبة الميكانيكية او تغيير لونها الا بترخيص من سلطة الترخيص .

ويلتزم صاحب المركبة الميكانيكية ان يطلب من سلطة الترخيص معاينة مركته عقب اجراء اي تعديل جوهري في محركها او في هيكلها .

مادة (٢٨)

تفحص المركبات الميكانيكية عند تقديم طلبات تسجيلها وترخيصها وطلبات تجديد الترخيص في الوقت والمكان اللذين تعينهما سلطة الترخيص .
ويغلى من الفحص المركبات الخفيفة الخاصة الجديدة الصنع لمدة سنتين من تاريخ ترخيصها لأول مرة .

ولصاحب المركبة حق التظلم من نتيجة الفحص الفني بطلب يقدمه الى سلطة الترخيص خلال عشرة أيام ويكون قرارها في ذلك نهائيا .

مادة (٢٩)

يجوز لسلطة الترخيص بعد اصدار رخصة سير اية مركبة ميكانيكية - لضرورة المصلحة العامة - ان تعين المركبة في اي وقت ، ويلزم مالك المركبة بتنفيذ التعليمات التي تصدرها السلطة المذكورة بناء على ما تكشف عنه المعاينة وعليه اعادتها للفحص مرة اخرى والا جاز لسلطة الترخيص ان تسحب رخصة المركبة او تلغيها .

مادة (٤٠)

اذا اقتنعت سلطة الترخيص من تقرير الفاحص المعين من قبلها ان مركبة مرخصة ليست صالحة للسير جاز لها ان تطرد صاحب المركبة بعدم استعمالها على ان يتضمن الاخطار بيان النواقص والعيوب الموجودة في المركبة وعلى صاحبها الامتناع عن استعمالها تماما الى ان يعيد عرضها للالمعاينة بعد تلافي هذه النواقص والعيوب .

وتؤولى سلطة الترخيص اعادة معاينة المركبة والسماح لصاحبها باستعمالها اذا ثبتت استيفاء المطلوب ، على انه في الحالات التي تتضمن اعادة العرض اكثر من مرة لاستكمال الاصلاحات لا يلتزم صاحب المركبة الا بسداد رسوم الفحص المستحقة عن فحص واحد .

ثالثاً - اصلاح المركبات

مادة (٤١)

لايجوز لاي شخص او كراج ان يقوم باصلاح اي مركبة ميكانيكية
بها اثار حادث بدون موافقة سلطة الترخيص .

مادة (٤٢)

لايسع بوقف او وضع اي مركبة ميكانيكية او اي جزء منها او
اية الات ميكانيكية في اى طريق او على اى رصيف بقصد تصليحها الا اذا
كان اصلاح العطل اصلاحا موقتا فقط لايزدی الى عرقلة حركة السير او
سلامة المرور .

الفصل الثالث

أحكام خاصة بمركبات الاجرة والشحن

مادة (٤٣)

يحظر تاجير او استئجار المركبات الخصوصية غير المرخصة لغرض
التاجير كما يحظر استعمال هذه المركبات في نقل الركاب او البضائع
مقابل عوض مهما كان نوعه .

مادة (٤٤)

لايجوز مزاولة مهنة تاجير المركبات الا بعد الحصول على اذن من
سلطة الترخيص .

ولايجوز تاجير الدراجة العادية لمن لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر .

مادة (٤٥)

مع مراعاة احكام المادة (١٢) من هذا القانون لايجوز لایة مركبة
شحن ان تحمل اى ركاب باستثناء مستخدمي صاحب المركبة او عدد من

العمال لأجل تحميل أو تفريغ حمولتها شريطة الا يزيد هذا العدد عما هو كاف لتحقيق هذه الغاية وذلك وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة (٤٦)

يجوز لسلطة الترخيص أن ترخص لأية مركبة شحن عمومية في أن تنقل ركاباً بـالأجرة إذا اقتضت عدم وجود خطر من نقل الركاب بتلك المركبة ، شريطة أن تؤمن للركاب مقاعد للجلوس ولا يجوز بأي حال أن يزيد عدد مهلاً الركاب على خمسة عشر فيما يتعلق بمركبات الشحن الخفيفة وثلاثين فيما يتعلق بالمركبات الثقيلة .

مادة (٤٧)

لا يحمل في الحافلات العمومية - غير المجهزة بـأماكن لـحمل العفش - غير الامتعة الخفيفة التي تحمل بالـيد ، ولا يجوز وضع هذه الامتعة داخل الحافلات بـجانب الأبواب أو في أي مكان يـعمل أن يـسبب مضـايـقة للـركـاب .

مادة (٤٨)

يجب عند استخدام مركبات الركاب أو الشحن عدم حمل أى شخص أو حمولة أو احداث اضافات بصورة تشكل خطراً على الركاب أو الآخرين ، أو يكون من شأنها أن تعرقل حركة السير والمرور سواء كانت المركبة فارغة أو محملة ، وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الباب الرابع

عقوبات جرائم السير والمرور وأجراءاتها

الفصل الأول

العقوبات

مادة (٤٩)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ، وبغرامة لا تزيد على سبعة ألف درهم أو بـحادي مائتين العقوبيتين كل من ارتكب فعلـاً من الأفعال الآتـية :

١ - اصطناع او تقليد او استعمال لوحة ارقام بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

٢ - تشويه او طمس او تغيير بيانات لوحة ارقام صادرة بمقتضى احكام هذا القانون وقراراته التنفيذية ، مع استعمالها فيما اعدت من اجله .

٣ - استعمال او السماح للغير باستعمال اية لوحة ارقام صادرة بمقتضى احكام هذا القانون وقراراته التنفيذية ، وهو عالم بطعمها او تشويهها او تغييرها .

٤ - اعارة او استعارة او تاجير او استئجار اية لوحة ارقام صادرة بمقتضى هذا القانون وعلى خلاف ما تقضي به احكامه .

٥ - تقديم بيان خطى كاذب او مضلل ، او حجب اية معلومات جوهرية لأجل استصدار ترخيص بمقتضى احكام هذا القانون وقراراته التنفيذية .

٦ - تخلف مالك مركبة تسبب في جرم او حادث عن تقديم معلومات كان بإمكانه اعطاؤها وكان من شأنها ان تكشف عن ظروف الجرم او الحادث او الشخص المتسبب وتسهل القبض عليه .

٧ - قيادة مركبة ميكانيكية او الشروع في قيادتها على الطريق وهو تحت تأثير الكحول او المخدر او ما في حكمه .

ويجوز للمحكمة في الحالات السابقة ان توفر العمل برخصة قيادته لمدة لا تزيد على اثنى عشر شهرا من تاريخ الحكم عليه .

ماده (٥٠)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة الاف درهم ، او باحدى هاتين العقوتين كل من قاد مركبة على الطريق حال كونه موقوفا عن القيادة بأمر المحكمة ، او بامر من سلطة الترخيص .

ماده (٥١)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، وبغرامة لا تزيد على ستة الاف درهم ، او باحدى هاتين العقوتين كل من قاد مركبة على الطريق بدون رخصة قيادة او برخصة لاتسمح له بقيادة ذات نوع المركبة .

مادة (٥٢)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر ، وبغرامة لاتزيد على خمسة الاف درهم او باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلا من الاعمال الآتية :

١ - نقل لوحة ارقام من مركبته الى مركبة اخرى دون موافقة سلطة الترخيص .

٢ - عدم الوقوف دون عذر مقبول عند وقوع حادث مروع منه او عليه نتتج عنه اصابات في الاشخاص .

مادة (٥٣)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة اشهر وبغرامة لاتزيد على ثلاثة الاف درهم او باحدى هاتين العقوبتين من ارتكب فعلا من الاعمال الآتية :

١ - كل مالك مرتبة سمع باستعمالها على الطريق وهو عالم بعدم استيفائها لما تتطلبه احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له من شروط ومواصفات .

٢ - كل من قاد مرتبة على الطريق بتور او بسرعة ، او بصورة تشكل خطرا على الجمهور اذا ما اخذت ظروف الحال بعين الاعتبار .

مادة (٥٤)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لاتزيد على الفي درهم او باحدى هاتين العقوبتين كل من العق ضررا بمتلكات الآخرين عن غير قصد نتيجة استعماله مرتبة على وجه يخالف احكام هذا القانون .

مادة (٥٥)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لاتزيد على ثلاثة الاف درهم او باحدى هاتين العقوبتين كل من قاد مرتبة على الطريق يعكس اتجاه السير .

ماده (٥٦)

يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لاتزيد على الفي درهم او باحدى هاتين العقوبتين من رفض اعطاء اسمه او عنوانه او اعطى بيانا غير صحيح للشرطى الذى يرتدي ملابسه الرسمية عندما يطلب منه ذلك حال تلبسه بارتكاب جريمة معاقب عليها بموجب احكام هذا القانون .

ماده (٥٧)

مع عدم الالخل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا الباب ، يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على شهر وبغرامة لاتزيد على خمسة عشر درهما او باحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب مخالفه لاي حكم اخر من احكام هذا القانون او القرارات الصادرة تنفيذا له .

ويعتبر ظرفا مشددا تكرار ارتكاب جريمة معاقب عليها بموجب احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك خلال سنة .

ماده (٥٨)

اذا ثبت للمحكمة ادانة شخص بجريمة تتعلق بقيادة مركبة ميكانيكية جاز لها :

- ١ - ان توقف العمل برخصة القيادة التي يحملها لمدة معينة ، وأن تحرمه من حق الحصول على رخصة متجدد لمدة اخرى بعد انتهاء اجل الرخصة الموقوف العمل بها .
- ٢ - ان تقرر حرمانه من حق الحصول على رخصة قيادة لمدة معينة ان كان لا يحمل رخصة بمقتضى هذا القانون .

ويترتب على الامر بوقف العمل برخصة او الحرمان من حق الحصول عليها ، عدم العمل بها اثناء مدة التوقيف وعدم جواز الحصول على رخصة اخرى اثناء مدة توقيف العمل برخصة او الحرمان منها ،

ويعد مخالفًا لأحكام هذا القانون من يتقدم بطلب للحصول على رخصة بالمخالفة لأحكام هذه المادة ، وتعتبر باطله الرخصة التي يتوصلا إلى الحصول عليها بهذه المخالفة .

ومع ذلك يجوز لمن حرم من حق الحصول على رخصة قيادة التقدم إلى ذات المحكمة التي أدانته بطلب لالغاء ذلك الحرمان بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ الادانة .

الفصل الثاني

الإجراءات في جرائم السير والمرور

ماده (٥٩)

يجوز لرجل الشرطة القبض على أي قائد مركبة في حالة ضبطه متلبساً بارتكاب جريمة من الجرائم الآتية :

- ١ - القسبب في وفاة شخص آخر بسبب قيادة المركبة أو احداث اصابة به .
- ٢ - قيادة مركبة بطريقة متهرة أو بصورة تشكل خطراً على الجمهور .
- ٣ - قيادة مركبة ميكانيكية وهو تحت تأثير الكحول أو أي مخدر آخر أو مافي حكمة وبما يفقده القدرة على التحكم فيها .
- ٤ - رفض اعطاء اسمه أو عنوانه أو اعطاء اسم أو عنوان غير صحيح .
حاله وت نوع احدى الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .
- ٥ - محاولة الهرب في حالة ارتكاب حادث يضر بسلامة أحد الأفراد أو في حالة الامر بالوقوف الصادر من أحد أفراد الشرطة .
وتسرى على هذا الاجرام احكام قانون الاجراءات العزائية .

ماده (٦٠)

يجوز لرجل الشرطة حجز آية مركبة ميكانيكية في أي من الحالات الآتية :

- ١ - اذا كانت تسير على الطريق وهى في حالة غير صالحة للاستعمال ، او لا تتوافق فيها متطلبات هذا القانون بالنسبة للوحات الارقام او كاتم وصوت او كانت تسير دون فرامل او دون انوار كافية ليلا ، وفي هذه الحالات تمنع المركبة من الاستعمال حتى يتم اصلاح عيوبها ، وادا احتاج اصلاحها نقلها الى كراج ، فلا يجوز نقلها الا مقطورة بمركبة اخرى ولا يجوز السماح باستعمالها الا بعد استيفائها جميع المتطلبات القانونية .
- ٢ - اذا سبق ادانتها بجرائم استعمالها دون رخصة سير معمول بها للمركبة واستعملت ثانية على الطريق بدون هذه الرخصة ، وفي هذه الحالة لا يرفع العجز عن المركبة الا بعد ابراز الرخصة المذكورة .
- ٣ - اذا وجدت على الطريق بقيادة شخص غير حائز على رخصة او تصريح لقيادتها ، مالم يكن معفيا من ذلك ، وفي هذه الحالة لا يفرج عن المركبة الا الى سائق حائز على رخصة قيادة ومحظوظ قانونا في استلام المركبة .
- ٤ - اذا استعملت على الطريق بعد اجراء تغييرات جوهرية في (شاسيه) او هيكل المركبة او لونها دون ابلاغ سلطة الترخيص بهذه التغييرات ، حسبما نص عليه هذا القانون .
- ٥ - اذا كانت ذات علاقه بحادث ينطوى على جريمة وكان من الضروري ابراز المركبة كبيضة للمحكمة .

مادة (٦١)

يحدد وزير الداخلية المخالفات التي يجوز الصلع فيها ، والغرامة التي يلزم بها المخالف في كل حالة ، بشرط الا تجاوز خمسين درهم ، والاجراءات القانونية لاتمام هذا الصلع .

ويكون هذا الصلع ملزما للكافة .

وفي حالة رفض المخالف للصلع تحال الاوراق الى النيابة العامة .

الباب الخامس

رسوم اجراءات القانون

وتنفيذه

الفصل الأول

الرسوم

مادة (٦٢)

تحدد بقرار من مجلس الوزراء الرسوم المستحقة عن كل اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية بحد اقصى (٣٠٠٠) ثلاثة الاف درهم لكل رسم .

وتؤول الرسوم التي تحصلها ادارات المرور الاتحادية الى الخزانة العامة في الدولة .

مادة (٦٣)

تعفى من رسوم التسجيل والترخيص المركبات الآتية :

- ١ - مركبات دوائر الحكومة الاتحادية أو المحلية .
- ٢ - المركبات المستعملة للأغراض الزراعية والتي لا تستعمل كوسائط للنقل على الطريق .
- ٣ - مركبات العجزة والمعدين .

مادة (٦٤)

تعفى المركبات الميكانيكية التي لا تستعمل لمدة تزيد على ستة شهور من رسوم تجديد رخصة السير عن تلك المدة وذلك بشرط ان يبلغ صاحب المركبة سلطة الترخيص بذلك ويقوم بتسليمها رخصة سير المركبة او ارقامها .

مادة (٦٥)

لإبعاد تسجيل المركبة ، التي شطب تسجيدها بسبب عدم تجديد رخصة سيرها خلال سنة من تاريخ انتهاء صلاحيتها الا بعد سداد رسوم التسجيل المستحقة .

الفصل الثاني

تنفيذ القانون

مادة (٦٦)

يحدد وزير الداخلية نماذج تحرير المخالفات التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون .

مادة (٦٧)

تضمن سلطة الترخيص نماذج الطلبات التي تقدم للمصوّل على الرخص والتصاريح التي تصدر وفق احكام هذا القانون ويصدر بنماذج هذه الرخص والتصاريح قرار من وزير الداخلية .

مادة (٦٨)

تضمن سلطة الترخيص القواعد والإجراءات التي ترافقها كلية بالمحافظة على نظام المرور وتغطيها نسب المخالفات المرورية وتحقيق أفضل مستوى من القيادة ، ويشمل ذلك القواعد الخاصة بالمشاة والسيارات والمركبات والحيوانات .

مادة (٦٩)

يصدر وزير الداخلية اللوائح والقرارات الالزامية لتنفيذ هذا القانون ، والتي أن تصدر هذه اللوائح والقرارات يستمر العمل باللوائح والقرارات المعول بها .

مادة (٧٠)

يستمر العمل بالقراخيص والتصاريح والازونات السارية في تاريخ العمل بهذا القانون إلى تاريخ انتهاء المدد المقررة لصلاحيتها ، ويفرض تجديدها واستبدال غيرها بها لأحكام هذا القانون .

مادة (٧١)

يلغى كل حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة (٧٢)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

زايـد بن سـلطـان الـنهـيان
رئيس دولة الـإـمـارـات الـعـرـبـيـة الـمـتـحـدة

صدر عنا في قصر الرئاسة بـأـبـوـظـبـي .

بتاريخ : ٢٧ جمادى الآخرة ١٤١٦ هـ .

الموافق : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥ م .